(أفكار في التعايش السلمي)
الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية
بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم

أ.م.د. ليث عبد الحسن الزبيدي[١]
ا.م.د زيد عدنان محسن[٢]

That national unity in any society , is a basic necessity and a requirement no matter how measured in light of the extent of harmony and progress of society and its ability to achieve a state of accord between the groups and its different sectors , it is agreed that the political system is in charge of the first and the basis for the achievement of national unity through nature relationship is being built with the community . The fact that national unity is based on the pillars of the key determinants of political culture here can be seen in the context of this research as one of the important pillars in achieving national unity . And here comes the role of political culture , which represents the total perceptions and attitudes , knowledge and values that define the nature of the relationship between the individual and the political system and shape , contribute according to their quality of access to the case of an agreement on universal values of society as a whole to achieve national unity or to the case of value conflict and thus cracked national unity . Here we stand on the types of political culture , political culture , as a follower of variables , could affect the national unity as an integral variable through the basic types . The culture of political contribution or participation , which is described as high levels based on the status of the agreement or public accord between the individual and the political system and the individual is fully aware of the political process and has the ability to influence the democratic process in the light of this kind of culture clearer and more established and therefore, the culture political participation here contributes positively in building national unity , while the political culture under or limited or conventional have their role in building national unity, weak or ineffective because of the nature of the relationship between the individual and the political system and the lack of attention to the political process and the conviction of not being able to influence the the course of that process , as well as the political system does not reflects the role of society and the individual nor his political rights is reflected negatively on building national unity and the situations of conflict and lack of agreement on common values , especially if linked to the non-recognition of political rights while neglecting social and cultural rights and economic and encourage affiliation sub- narrow Last without work to create loyalty and includes a comprehensive national sub-groups within the framework of the national community .

تساؤلات مطروحة لتحقيق الوحدة الوطنية:-

من الضروري عرض مجموعة من التساؤلات العامة والتي على ضوء الإجابة عليها سيتحدد موقع المجتمع المدني والثقافة السياسية من موضوعة الوحدة الوطنية والتعايش أولاً ومن ثم طرح أطر المعالجة أن كانت هناك حاجة لتفعيل دور بعض الجهات والمؤسسات لتعزيز قيم المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية المطلوبة . وقد تكون هذه التساؤلات في واقعها عبارة عن تحديات تواجه المجتمع المحلي وتحتاج إلى أعادة النظر في بعضها ، والوقوف على بعضها الآخر وقفه ثاقبة من أجل وضع حلول ورسم خطط واستراتيجيات محددة وتصميم برامج عمل تقوم على غرس المفاهيم والقيم المرتبطة بالوحدة والاتحاد والتجمع فسيتم طرح مثل هذه التساؤلات من منطلق الحوار ، ومن منطلق وضع اليد على الجرح وأن نقوم بكل شجاعة بمعالجته إذا أردنا فعلاً تحقيق وحدة وطنية وتلاحم بين فئات المجتمع العراقي وأن يستكمل مشروع الاندماج الاجتماعي من أجل تحقيق هدف وغاية واحدة .

المقدمة

أن الوحدة الوطنية في أي مجتمع من المجتمعات ، تُعَدْ ضرورة أساسية ومطلباً مهماً يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة من الوفاق بين فئاته وقطاعاته المختلفة ، ومن المتفق عليه أن النظام السياسي هو المسؤول الأول والأساس في تحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال طبيعة العلاقة التي يبنيها مع المجتمع . وكون الوحدة الوطنية تقوم على مرتكزات ومحددات أساسية فالثقافة السياسية هنا يمكن أن ينظر أليها في إطار هذا البحث بوصفها أحد المرتكزات المهمة في تحقيق الوحدة الوطنية.

وهنا يأتي دور الثقافة السياسية التي تمثل مجموع المدركات والاتجاهات والمعارف والقيم التي تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والنظام السياسي وشكلها ، تسهم بحسب نوعيتها في الوصول إلى حالة من الاتفاق حول القيم الشاملة لعموم المجتمع لتحقيق الوحدة الوطنية آو إلى حالة من الصراع القيمي وبالتالي تصدع الوحدة الوطنية . وهنا نقف على أنواع الثقافة السياسية ، فالثقافة السياسية ، بوصفها متغيراً تابعاً ، يمكن أن تؤثر في الوحدة الوطنية بوصفها متغيراً أصيلاً من خلال أنواعها الأساسية . فالثقافة السياسية المساهمة أو المشاركة التي توصف بأنها ذات مستويات عالية تقوم على حالة الاتفاق أو الوفاق العام بين الفرد ونظامه السياسي ويكون الفرد فيها على معرفة تامة بالعملية السياسية وله القدرة على التأثير فيها

تكون العملية الديمقراطية في ظل هذا النوع من الثقافة أكثر وضوحاً ورسوخاً وبالتالي فان الثقافة السياسية المشاركة هنا تسهم وعلى نحو إيجابي في بناء الوحدة الوطنية ، في حين الثقافة السياسية الخاضعة أو المحدودة أو التقليدية يكون دورها في بناء الوحدة الوطنية ضعيفاً أو غير مؤثر ذلك بسبب طبيعة العلاقة القائمة بين الفرد ونظامه السياسي وعدم الاهتمام بالعملية السياسية والقناعة بعدم القدرة على التأثير في مجريات تلك العملية ، فضلاً عن أن النظام السياسي لا يعبْ بدور المجتمع والفرد ولا حقوقه السياسية فينعكس ذلك سلباً على بناء الوحدة الوطنية وقيام حالات الصراع وعدم الاتفاق على قيم مشتركة خصوصاً إذا ارتبط عدم الاعتراف بالحقوق السياسية مع إهمال الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتشجيع انتماء فرعي ضيق على أخر دون العمل على خلق ولاء وطني شامل يضم الجماعات الفرعية في إطار الجماعة الوطنية.

هذا الأمر يكاد يرتبط إلى حد ما بدول عالم الجنوب (النامية) التي عاشت غالبيتها في أزمة بناء وحدة وطنية وسعت أنظمتها السياسية إلى تحقيق الوحدة الوطنية تحت صيغ متعددة سواء كانت قسرية أو طوعية ، وبدت أهمية الثقافة السياسية وضرورة تفعليها في المجتمع مطلباً ملحاً وأساسياً لبناء الوحدة الوطنية وتعزيزها . فالمواطن الذي يكون على معرفة تامة بحقوقه الأساسية وواجباته وكيفية ممارسة العملية السياسية وسيرها من جهة ، مع إقرار النظام السياسي بتلك الحقوق في إطار حقوق المجتمع العامة من جهة أخرى ، يكون له دور وواجب في بناء الوحدة الوطنية على ضوء ما يمتلك من ثقافة وخبرة ودراية سياسية تؤهله لممارسة نشاطه وعمله السياسي وبالتالي تحقيق الوحدة الوطنية من خلال الاتفاق القائم بين النظام السياسي والمجتمع على القيم العامة والمشتركة.

تقوم الوحدة الوطنية وخلق حالة من التعايش السلمي على توافر مجموعة أساسية من المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فطبيعة البناء السياسي الدستوري وآلية عمل المؤسسات الرسمية وحالة التوازن بينها ، فضلاً عن العلاقة المتوازنة بين النظام السياسي والمجتمع والتزام النظام السياسي بقواعد الدستور وتوفير أجواء من الديمقراطية والحرية ، فضلاً عن آلية التوزيع المتوازن للدخل وتوفير مستلزمات المعيشة الاقتصادية وحالة التوازن بين الانتماءات والهويات الفرعية وانضمامها تحت لواء الهوية الوطنية الأكبر محدد أساسي يمهد

لبناء الوحدة الوطنية ، في حين حالات التجاوز على الدستور والسلطة الشرعية وعدم الاتفاق بين النظام السياسي والمجتمع وسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي كل ذلك يعبر عن معوقات وتصدع الوحدة الوطنية وانعدام التعايش.

لعل هاجس الوحدة الوطنية وانعدام التعايش في العراق هي الهواجس الأساسية الذي تشغل السياسيين والاجتماعيين وصناع القرار السياسي والسلطة التنفيذية والتشريعية في الوقت الراهن فالوحدة الوطنية كما يعتبرها الجميع هي الخط الأحمر الذي لا يسمح لأحد أن ينال منها وهي الهدف الرئيس الذي تتجمع من خلاله كافة الفئات والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع لتحقيقه فهي الشعار الذي يرفعه الجميع دون استثناء ، وهي المقولة التي لا يقبل أي طرف من الأطراف أو أي من الفئات أن تشعر بأنها تسعى بصورة مقصودة أو غير مقصودة في هدمها وتشضيها أو شق جدرانها المبنية عليها ، أو زعزعة بناءها واستقرارها.

فالوحدة الوطنية هي مفهوم يشترك فيه الجميع لتحقيقه . ولكن يبقى السؤال عن ما هي المؤثرات والمخاطر التي من الممكن أن تزعزع من هذا المفهوم ، وما هو دور بعض المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الوحدة الوطنية . وما هو الدور الملقي على مؤسسة الأسرة والتنشئة الاجتماعية_السياسية ، وما هو دور المؤسسات الإعلامية المختلفة ، وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الوحدة الوطنية ، وماهو دور الثقافة السياسية . ولعل الهدف الرئيس من وراء هذا البحث هو الإجابة على هذه التساؤلات الرئيسة . فالدراسة سوف تتناول بعض المحاور للإجابة على هذه التساؤلات . فهي ستتناول مفهوم التنشئة الاجتماعية ودورها في تحقيق وغرس القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية ، وسوف يتم تناول مفهوم الوحدة الوطنية واليات بنائها والوقوف على أبرز الملامح العامة للشرائح الاجتماعية داخل المجتمع المحلي العراقي (الأهلي) ، ومن ثم الوقوف على دور المؤسسات الاجتماعية بشكل عام على تحقيق وغرس القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش ، ومن ثم التركيز على دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية وكذلك المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية وتعزيز الشعور بالهوية الوطنية . وأخيراً يتم عرض مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالوحدة الوطنية في إطار تقييمي خاص عن الوضع السائد في المجتمع العراقي من خلال بناء ثقافة سياسية مشاركة ديمقراطية حقيقية . فمن خلال الإجابة على

هذه التساؤلات يمكن عرض تقييمي للوضع الراهن داخل المجتمع المحلي فيما يتعلق بهذا المفهوم.

التنشئة الاجتماعية_السياسية:-

كما هو الحال في المصطلحات الاجتماعية ، فإنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم التنشئة الاجتماعية . ولكن من الممكن أن تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد إلى أفراده[٣] وهناك من يمزج بين مفهومي التنشئة الاجتماعية Socialization ومفهوم التنشئة الثقافية Enculturation حيث ينشأ الفرد داخل إطار الثقافة ويغرس القيم الثقافية للمحيط الذي ينتمي إليه ، فتنتقل إليه الخبرات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء[٤] وهناك من يرى بربط المصطلح ويترجمه إلى ما يسمى بالتطبيع الاجتماعي.[٥]

ويعتبر دوركايم هو أول من استخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية Socialization بالمعنى التربوي ، وهو أول من صوغ الملامح العلمية لنظرية التنشئة الاجتماعية يقول دوركايم بصدد تعريفه لغاية التربية "إن الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان على غرار ما أودعته الطبيعة ، بل الإنسان غرار ما يرده المجتمع . "فالتنشئة هي العملية التي يتم فيها ومن خلالها دمج ثقافة المجتمع في الفرد ودمج الفرد في ثقافة المجتمع . أما فرويد فيري بأن التفاعل الذي يتم بين الأنا الأعلى عبر تدخل الأنا يمثل الجانب الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية..[٦] ومن جانب آخر، تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها ". عملية التفاعل التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه.[٧] وهي مجموعة من العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها الاتجاهات والقيم والسلوك وذلك لكون الفرد ينتمي إلى كينونة ثقافية داخل المجتمع الذي ينتمي إليه[٨] . والآباء هنا هم المسئولين المباشرين ويعتبرون القوة الأكبر لعملية التنشئة من خلال تعليمهم لأبنائهم التي يفترض أن تتم ممارستها من عدمه والتي من الممكن أن تختلف من ثقافة إلى أخرى[٩]. وإن هذه العملية تعرف على أنها عملية للتفاعل الاجتماعي التي تستمر مع الأبناء طيلة حياتهم فاكتساب المعرفة ، والاتجاهات والقيم وأنماط السلوك الأساسية يتم اكتسابها وتستمر مع الفرد طيلة حياته[١٠] فيما يكسبه الفرد في بداية حياته من مفاهيم عامة يظل مترسخا معه عند الكبر.

أما مفهوم التنشئة من الإطار الاجتماعي والنفسي ، كما أشارت إليه أماني بديتي[١١] من خلال عرضها للأدبيات المتعددة ، فإنها تشير إلى أن إلكن Elkin يرى أن التنشئة الاجتماعية من الجانب الاجتماعي لا تركز على نماذج الفرد والعمليات الفردية ، فهي العملية التي بواسطتها يتعلم فرد ما طرائق مجتمع أو جماعة حتى يستطيع أن يتعامل معها وهي تتضمن تعلم واستيعاب أنماط السلوك والقيم والمشاعر المناسبة لهذا المجتمع أو الجماعة . فضلا عن أن التنشئة الاجتماعية كما يراها عبد الرحمن العيسوي هي العملية التي يكتسب الطفل بموجبها الحساسية للمثيرات الاجتماعية كالضغوط الناتجة عن حياة الجماعة والتزاماتها وتعلم الطفل كيفية التعامل والتفاهم مع الآخرين وأن يسلك مثلهم . فهي العملية التي يصبح الطفل بموجبها كائناً اجتماعياً.

أما مفهوم التنشئة من الإطار النفسي كما لخصتها أماني بديتي بأنها كل العمليات التي يكتسبها الفرد في دوافعه وقيمه ، وآرائه ، ومعتقداته ، ومعاييره ، وسمات شخصيته . وبوجه عام نجد أنه بينما يهتم الإطار الاجتماعي بتعريف التنشئة الاجتماعية بالطرق التي ومن خلالها يتعلم الفرد عادات وثقافة المجتمع ، ويصبح عضواً فعالاً فيها ، ونجد أن الإطار النفسي لتعريف التنشئة الاجتماعية يهتم بالفرد ودوافعه وميوله واتجاهاته والنمو الاجتماعي والنفسي والمعرفي والعقلي[١٢].

"إذاً عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم وتربية وتثاقف ، وتقوم على التفاعل الاجتماعي إلى إكساب الإنسان [طفلاً/مراهقاً/راشد] سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة حتى يتمكن من مسايره جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية العامة".[١٣] ويفترض أن التنشئة تتأثر مباشرة بعوامل من داخل أحد الأبوين (شخصيته) ومن الطفل نفسه (الصفات الفردية للطفل) ومن البيئة الاجتماعية التي تتداخل فيها العلاقة بين الأبوين والطفل لاسيما العلاقة الزوجية وشبكات العمل الاجتماعي ، والتجارب الوظيفية للآباء.[١٤] فعلى الرغم من أن عملية التنشئة الاجتماعية تشتد في مرحلة الطفولة ، فمن الخطأ الاعتقاد في أنها عملية تتوقف عند هذه المرحلة ، إنما تستمر هذه العملية في مرحلة المراهقة ، وحتى في مرحلة البلوغ. وتلقى دراسة جين بياجيه الضوء على الدور الذي تلعبه البيئة الخارجية على الأسرة مثل جماعة

اللعب وأثره على الطفل . إذ تمد جماعات اللعب الطفل بأول فرصة لدمج معايير السلوك الاجتماعي بفضل نموذج العلاقات الشخصية المتبادلة المميزة لمثل هذه المواقف ، ذلك لأن علاقة الطفل بالآخرين في نطاق الأسرة عبارة عن علاقة تبعية ودونية ، ولكن في نطاق جماعة اللعب تصطبغ هذه العلاقات بطابع التعاون والمساواة ، ويعتبر امتثال الطفل في محيط الأسرة امتثالاً خارجياً وعادة ما ينظم من خلال سلطة البالغين . ولكن الامتثال في محيط جماعة اللعب، على خلاف ذلك، يتحقق داخلياً عن القرار الحر للطفل بأن يطيع قواعد اللعب[١٥] . فجماعة الأقران هي المحطة الثانية التي يتعلم منها الإنسان بعد الأسرة والمدرسة والتي تسمي بثقافة الأطفال Child Culture[١٦].

فالتنشئة الاجتماعية وفق ذلك كله عبارة عن تداخل لمفاهيم اجتماعية نفسية وتربوية تصب جميعها في إطار ثقافة المجتمع . وبالتالي ، فهي غرس ثقافي للأجيال من خلال آبائهم وهي نقل للعناصر الثقافية بكل معانيها وبشقيها المادي واللامادي إلى الأبناء ، وإذا ما كانت هذه التنشئة قويمة . إذا صحت التسمية . فإن الأبناء سيكونون متكيفين مع الوضع الاجتماعي السائد داخل المجتمع . ومن الممكن تحديد التعريف الذي استقاه الأنثروبولوجي نبيل صبحي حنا[١٧] بأنها . أي التنشئة الاجتماعية . هي تدريب الطفل على التعامل الاجتماعي الناجح . فتبدأ الأسرة منذ نعومة أظافر الطفل بإدماجه في المجتمع عن طرق تلقينه واجباته نحو الآخرين، كما تطالبه بأن يطابق سلوكه التقاليد والعرف والسلوك الاجتماعي السائد المقبول . وهي جميعها عناصر ثقافية تنتقل للأطفال وتستمر معهم طيلة فترة حياتهم لأنها قد ترسخت في بداية عمر الإنسان . فهي قواعد عامة من السلوك يستطيع الآباء تفعيلها بدور مميز حتى تكون تنشئة اجتماعية ناجحة وسوية من خلال عملية تفاعل ثقافي مع المحيط المجتمعي . وأن أي خلل في عملية التنشئة الاجتماعية سيصاحبها بشكل قطعي سلوكاً متأثراً بهذا الخلل باختلاف درجاته وتأثيراته مع العوامل الأخرى.

التنشئة الاجتماعية وبناء ثقافة سياسية مشاركة:-

لاشك أن التنشئة الاجتماعية وفقاً لذلك كله هي التي تنقل وتعزز في الوقت نفسه القيم الاجتماعية عند الفرد داخل المجتمع . فهي التي تحدد الخطوط العامة لشخصية الفرد وما يملكه من قيم اجتماعية تتأصل فيه وتحدد سلوكه ، وتحدد أيضاً مستوى علاقاته مع الآخرين نتيجة لما كسبه من قيم محددة . فأبعاد القيم ثلاثة كما يوضحها فتحي مبروك[١٨] تتمثل في البعد المعرفي وهي التي تضم المعلومات والمعرفة بما هو مرغوب فيه ، والبعد الانفعالي وهي الشحنة الانفعالية التي تنشط القيمة ، وإبداء الانفعال مثلاً عند انتهاك القيمة ويقاوم المواقف السلبية إزاءها ، وأخيراً البعد السلوكي والتي ترتبط بالأسلوب الذي يجب أن يسلكه الفرد تجاه موضوع معين.

فالقيمة هنا هي مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد وتحدد وتوجه رغباته واتجاهاته ، وهي في النهاية تحدد ما هو مقبول ، وما هو غير مقبول ، فهي التي تحدد له السلوك القديم أو الصحيح أو السلوك الخاطئ . وللقيم من هذا المنطلق وظائف متعددة فضلاً عن أنها تحدد المقبول وغير المقبول داخل المجتمع ، فإن القيم أيضاً كما يشير غسان سنو[١٩] إلى أنها تستعمل لتقيم الذات ، وتقييم الآخرين المحيطين حولنا وإصدار الأحكام عليهم وهي أيضاً تهيؤ الفرد لتقبل إيديولوجية أو سياسية أو دينية محددة على أخري ، ويتم توظيفها لتوجيه عرض ذواتنا على الآخرين بطريقة مقبولة فضلاً عن أننا نستطيع أن نقارن فيها بيننا وبين الآخرين بقضايا مختلفة ، وتعلمنا على اتخاذ مواقف محددة . ومن الوظائف الأساسية أيضاً للقيم إنها تساعد بشكل مباشر ورئيس كما يشير حسين تكريتي[٢٠] على تماسك ووحدة المجتمع من خلال التشابه في المنظومة القيمية بين كافه أفراده . فيشير إلى أنه كلما اتسع مدى التشابه بين هؤلاء الأفراد ، كلما ازدادت وحدة المجتمع وتماسك أعضاؤه والاختلاف ألقيمي هنا يؤدي إلى اختلاف بين الأفراد ونشوء الصراع بين أفراد المجتمع وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفككه.

ولعل هناك العديد من القيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في محيط مجتمعه . وهناك بعض الدراسات الاجتماعية التي حاولت أن تقدم قياساً عاماً لهذه القيم ، وحاولت أيضاً أن تحدد ماهيتها وطبيعتها . وقد حدد مقياس روكيتش للقيم مجموعتين من هذه القيم والتي قسمها إلى قسمين سميت بالقيم الغائية ، وقيم الوسيلة . فمن القيم الغائية هي تلك المتعلقة

بالاحترام الاجتماعي ، واحترام الذات ، والأمن الأسري ، والأمن القومي ، والتناغم الداخلي (الانسجام مع الذات) ، والجنة (في حياة الأخرد والخلاص) ، والحب ألزواجي (المودة والألفة والجنس) ، والحرية (الاستقلال ، القرار الحر) ، والحكمة ، والحياة المريحة (مرفهة) والحياة النشطة، والسعادة، والسلام العالمي (عالم بدون حروب) والصداقة الحميمة والجمال والمتعة ، والمساواة ، والمشاركة . أما القيم الوسيلية فهي الابتهاج ، والإخلاص والأدب والاستقلالية ، والانضباط ، والانفتاحية ، والتفكير والخيالية ، والشجاعة ، والطاعة والطموح والمحبة ، والمساعدة ، والمسامحة والمسئولية ، والمقدرة ، والمنطقية والنظافة[٢١] . هذه المجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها ويتعلمها الإنسان من التنشئة الاجتماعية ، وعن طريق عملية التفاعل الاجتماعي . ويشير في ذلك باندروا Bandyra[٢٢] إلى أن الإنسان يتعلم القيم من خلال عدة طرق أهمها الملاحظة والمحاكاة والتقليد . فالفرد يلاحظ ويقلد ومن ثم يكتسب عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي . فالقيم هنا ستكون أحدى أبرز مكونات شخصية الفرد.

وبما أن القيم والثقافة تحدد وتكون شخصية الفرد ، فإنها بذلك تحدد شخصيته الوطنية وتحدد انتماءه وعلاقته مع الآخرين . فمقدار ما يكتسب من قيم ذات علاقة وارتباط، بمقدار ما تتكون شخصيته وتتحدد اتجاهاتها نحو الآخرين ونحو الأشياء من حوله . فالقيم التي تحدد الشخصية الوطنية تنطلق من عدة أبعاد تتمثل في مدى احترامه للرأي والرأي الآخر، وتقبل الآخرين مهما اختلف معهم. فعملية التفاعل بين الفرد والآخر تحددها ويرسمها الإطار القيمي وكذلك مدى التسامح أو المساحة التي يملكها الشخص في تعزيز هذه القيمة مع الآخرين باختلافه عنهم، فضلاً عن حدود الخطأ والصواب والمقبول وغير المقبول من الآخرين وكذلك شيوع قيم المحبة والمودة داخل المجتمع وفي شخصيات الأفراد . وهناك بعداً آخراً هام في الشخصية الوطنية يتمثل في كيف نقوم بالحكم على الآخر ، وفي أي تصنيف نضعهم وما هي المساحة التي تجعلنا لا نصدر أحكاماً ضد الآخرين . وفضلاً عن ذلك فهناك بعداً هاماً آخراً وهو يتمثل في مدى غرس مفاهيم وقيم الانتماء للوطن في نفوس الأفراد داخل المجتمع فقيم المواطنة والوحدة الوطنية والتعايش السلمي تتمثل في مجموعة سلوكيات تكون مترسخة داخل أفراد المجتمع . فمدى ترسخ هذه القيم ، يمكن من خلالها تحقيق الشخصية

الوطنية . فعلى سبيل المثال ، المحبة ، والمودة ، والتسامح ، والولاء ، والانتماء ، واحترام الرأي والرأي الآخر والسلامة ، والعدل والمساواة ، والانفتاحية في التفكير ، والمسئولية والأدب والإخلاص وغيرها من هذه القيم هي التي ترسم الشخصية الوطنية ، وهي قيم مختارة من منظومة قيمية كبيرة متى ما استطاعت المؤسسات الاجتماعية بكافة أشكالها غرسها في الفرد داخل المجتمع ، استطعنا تحقيق معاني الوحدة الوطنية وفكرة التعايش السلمي وترسيخها بين أفراد المجتمع فهي قيم اجتماعية يتم تعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية ، والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد والذي تؤدي الأسرة فيه الدور الأول والرئيس في غرس مثل هذه المفاهيم فالتنشئة الاجتماعية – كما سبقت الإشارة – ليست مسئولية الأسرة في المجتمع الحديث فقط أنما دور هام تقوم به مؤسسات أخرى داخل المجتمع . ومن المعروف كما يشير كرونباج[٢٣] إلى أن أفراد المجتمع الواحد لا يتشابهون في إطارهم القيمي فهم يختلفون فيما بينهم في منظومتهم القيمية . فهناك اختلاف على المستوى الفردي في القيم وهناك أيضاً اختلاف على مستوى الجماعة التي ينتمي لها الفرد. ومدى توافق المجتمع وتجانسه هو متى ما استطاع أن يحقق القيم المشتركة ويتشابه مع الآخرين بها . أن هذا المنظور لخصوصية القيم ينطلق من المنظور العام لمفهوم أوسع وأشمل وهو مفهوم الثقافة . فهناك العديد من الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد . فهذه الثقافات الفرعية تتجانس فيما بينها ، ولكنها تختلف عن الثقافات الأخرى ، وهم جميعاً في أطار الكلية والشمولية يتوافقون ويتشابهون تحت ثقافة مجتمع واحد فمدى التشابه في طرق الحياة والعادات ، والتقاليد ، والأساليب الحياتية ، والقيم والمعتقدات هو الذي يخلق التجانس والتعايش داخل المجتمع ، والعكس صحيح . وهو الحال نفسه بالنسبة لمنظومة القيم بشكل عام ، والقيم المتعلقة بالمواطنة والثقافة السياسية والوحدة الوطنية بشكل خاص . فقد لا يوجد تشابه في المجتمع الواحد في الاشتراك بمنظومة قيمية خاصة بمفهوم الوحدة الوطنية والمواطنة ، حيث أن هناك إمكانية للتفاوت الفردي أو الجماعي لهذه القيم . ولكنها في النهاية متى ما اتفقت وترسخت هذه القيم عند جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع ، تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء.

الوحدة الوطنية:–

لعل مفهوم الوحدة الوطنية يرتبط بشكل كبير ومباشر مع مفاهيم اجتماعية أخرى فيرتبط مفهوم الوحدة الوطنية مثلاً مع مفاهيم مثل الانتماء ، والولاء ، والهوية والتعايش السلمي وغيرها . ولعل مفهوم الانتماء والولاء قد يراها البعض بأنها قيم محددة تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة داخل الوطن وبالتالي الوحدة الوطنية. وقد يكون مفهوم الولاء والانتماء بالتالي هما مقومات من مقومات الوحدة الوطنية. ويظهر مفهوم آخر قد يكون ملاصقاً لمفهوم الوحدة الوطنية والمتمثل في مفهوم المواطنة والتي يمكن تعريفها كما جاء في دائرة المعارف البريطانية بأنها العلاقة بين الفرد والدولة التي يتحدد من خلال القانون ، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق فهذه مفاهيم متداخلة لا تخرج عن نطاق مفهوم الوحدة الوطنية. ويمكن تبني تعريف خاص للوحدة الوطنية فيما ذكره عبد الله بن ناجي آل مبارك[٢٤] في أنها " اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة" فالوحدة الوطنية هي اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد ، وفي إقليم محدد بتراخي تام عن هذا الانتماء وبشعور يجمع هذه الشرائح من أجل مصلحة واحدة ومشتركة ومن المعروف أن المجتمعات الإنسانية كافة تجمع العديد من الثقافات الإنسانية داخلها والتي تخلق مزيجاً ثقافياً لكل منها إطاره الثقافي وطرحه وأساليبه الحياتية وعاداته وتقاليده المختلفة عن الآخرين . ولكنها إذا ما أرادت أن تنخرط تحت لواء واحد وشعار واحد ، فإنها تكون قادرة ذاتياً على الاندماج في قالب موحد ، ولصالح وطن واحد ، وبالتالي يتم تحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية باختلاف العناصر الثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر. وإذا ما طبقنا ذلك المزيج الثقافي على المجتمعات ، فإن هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي تقوم بخلق مثل هذا التمايز الثقافي في المجتمع الواحد . فمتغيرات مثل المذهب أو الدين ، والأصول العرقية ، والجذور التاريخية ، والطبقة الاجتماعية ، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي والانتماء السياسي والفكري وغيرها من المتغيرات تخلق نوعاً من التمايز الثقافي في داخل المجتمع . إن هذه الاختلافات هي التي تولد الحاجة إلى وجود ما يجمعها في إطار تعايشي سلمي ، وتحت شعار الوحدة دون الأخذ بالاعتبار للانتماءات الفرعية المبنية على المتغيرات المذكورة .

فالانتماءات الفرعية مثل الانتماء للمذهب الجعفري الاثنا عشري او للمذهب السني على سبيل المثال يخلق ثقافة سكانية محددة داخل المجتمع تحتاج إلى تجانس وتعايش سلمي مع بعضها بعض والاتفاق حول هدف مصلحي واحد يجمع هذه الانتماءات والولاءات إلى انتماء وولاء موحد لبقعة جغرافية تسمى الوطن . فعند تلاقي هذه الانتماءات الفرعية لانتماء عام وموحد تتحقق الوحدة الوطنية ففي المجتمع المحلي تتعدد هذه الانتماءات والثقافات المختلفة وفقاً للمتغيرات الاجتماعية المتعددة . فينقسم السكان إلى تصنيفات متعددة مبنية على المذهب سواء السني أو الجعفري أو الجذور إن كان هذه الجماعات منحدرة إلى جذور عربية أو غير عربية أو الأصول إن كانت هذه الجماعات السكانية منحدرة من أصول قبلية، أو حضرية، أو ريفية أو التقسيم المبني على المستوى الطبقي وتحديد الطبقات الاجتماعية العليا، أو الوسطى، أو الدنيا وكذلك المستوى التعليمي الذي يخلق أيضاً نوعاً من الفروق وغيرها من هذه المتغيرات التي تخلق ما يسمى بالجماعات الفرعية الداخلية . فالوحدة الوطنية هي اندماج لهذه الشرائح والفئات باختلاف طبيعة هذا التمايز بينها نحو التوحد في هدف واحد. وهو الولاء والانتماء للوطن وللدولة بمؤسساتها المختلفة . ولعل التحدي الأكبر في هذا الجانب هو الذي يجعل من هذه الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة تتجمع في إطار قومي موحد ، وتجمعها المصلحة الوطنية الواحدة . ولعل هناك تحدي أكبر لتحقيق الوحدة الوطنية وهو المبني على تحقيق القدر المناسب من انتشار المحبة والألفة بين أفراد المجتمع الواحد والتي إذا تحققت فإنها تحقق أبرز معاني الوحدة الوطنية . هذا فضلاً عن الإسهام والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع على قدر من العدالة والمساواة . فالعدالة والمساواة هي من مرتكزات الوحدة الوطنية ومن أبرز مقوماتها مع التمسك بمبادئ ثابتة تعزز من وجودها مثل تبني النظام الديمقراطي.

دور المؤسسات الاجتماعية في بناء ثقافة وتربية وطنية:

تؤدي المؤسسات الاجتماعية المختلفة دوراً رئيساً وهاماً في غرس المفاهيم الوطنية وتعزيز القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية . فهناك مؤسسات متعددة تقوم بدور أساسي وهام في عملية غرس القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية ، وتعزيز مفهوم المواطنة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . فمؤسسة الأسرة تمثل الصدارة في هذا الجانب فهي نواة المجتمع ، والذي يتعلم

منها الفرد أولى المبادئ العامة في حياته . فينصب دورها التربوي الرئيسي في غرس المفاهيم المشتركة مع الآخرين لتحقيق الوحدة الوطنية . فمن أبرز وظائف الأسرة هي عملية التنشئة الاجتماعية والتي تنشأ فيها غرس للمفاهيم الوطنية . فالأبوان مسئولان عن هذه العملية التربوية.

ولعل الدور الأسري الذي كان في السابق يجعل من الأسرة هي أحد المصادر الرئيسية لهذا الغرس ، أصبحت في الوقت الراهن في المجتمع الحديث ليست المسئولة الأخيرة عن غرس القيم . فتشاركها بذلك مؤسسات أخري متعددة داخل المجتمع الحديث والمعاصر فالأسرة التقليدية على حد زعم وليام اوجبرن[٢٥] كانت تقوم بوظائف متعددة . فكانت تؤدي الأسرة الوظيفة الاقتصادية من حيث كونها تستهلك ما تنتج ، وتمنح المكانة الاجتماعية لأفرادها ، وتمنح الحماية بكافه أشكالها للفرد داخل الأسرة ، وأيضاً مسئولة عن الجانب الترفيهي له . فهي تقوم بهذه الأدوار في ظل انحسار لدور المؤسسات الأخرى داخل المجتمعات التقليدية . وكانت أيضاً هي المسئولة عن عملية التربية وغرس القيم الاجتماعية بشكل عام . فالأبوين هما المسئولان عن العملية التربوية بشكل كامل كما يشير اوجبرن.

ولكن هذا قد دفع الآخرين إلى نقده ، وعلى رأسهم عالم الاجتماع الشهير بارسنز الذي أشار إلى مفهوم التمايز الوظيفي ، حيث أشار إلى أن هناك مؤسسات حديثة أصبحت تؤدي وظائفها بشكل متمايز أي أنها تشترك مع الأسرة بأدوار مختلفة ومتكاملة وأكثر تخصصاً للمؤسسات الحديثة[٢٦] فأصبحت وفق ذلك عملية التنشئة الاجتماعية غير محصورة على مؤسسة الأسرة أنما تشترك معها مؤسسات أخرى في المجتمع الحديث . فأصبحت مؤسسة المدرسة على سبيل المثال من أبرز المؤسسات الحديثة التي تسهم بشكل كبير في عملية التنشئة الاجتماعية وأصبحت جماعة الصحبة ، والنادي وغيرها تشترك أيضاً في هذه العملية . هذا فضلا عن أن الأعلام بأدواته المختلفة من تلفاز ، وإذاعة، وانترنت والفضائيات ، والصحف وغيرها من هذه الأدوات تسهم بشكل كبير في نقل القيم وتعزيزها وغرسها. فالأعلام كمؤسسة اجتماعية أصبحت تسهم بشكل كبير بعملية التنشئة الاجتماعية وبحكم كونها وسيلة من وسائل الاتصال الثقافي هذا فضلا عن أن مؤسسات المجتمع المدني الحديثة أدت دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنشئة الاجتماعية كما سنرى لاحقاً.

فالمؤسسات الحديثة أسهمت في عملية التنشئة الاجتماعية التي تنقل القيم المتعددة إلى الفرد . فالقيم الاجتماعية يكتسبها الفرد في المجتمع الحديث من هذه المؤسسات كافة . فلم تعد هي مسئولية الأسرة لوحدها على الرغم من أنها البنية الأولى لها ، أنما هي مسئولية المؤسسات المختلفة في نشر وغرس وتعزيز القيم المرتبطة بالتربية الوطنية مثل قيم التسامح والتعايش السلمي والعدالة ، احترام الرأي واحترام الآخر ، الديمقراطية ، التحرر ، السلام الحقوق الواجبات ، الاستقلالية ، وغيرها من هذه القيم . فلم يعد الفرد يتعلم من مؤسسة الأسرة فقط أنما يمتد ذلك ليشمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع الحديث.

دور المؤسسات الإعلامية في غرس قيم الوحدة الوطنية:-

يعرف الإعلام لغة على أنه " الإطلاع على الشيء ، فيقال ، اعلمه بالخبر ، أي أطلعه عليه . والإعلام اصطلاحاً : هو عملية تفاهم تقوم علي تنظيم التفاعل بين الناس وتجاربهم في الآراء فيما بينهم وهو في هذه الحالة ظاهرة الحضارة الحديثة وجعلتها خطيرة ودعمتها بإمكانات عظيمة حولها قوة لا يستغني عنها لدي الشعوب والحكومات علي حد سواء . أما عناصر الإعلام فهي تتمثل في " المرسل ، والمستقبل ، والأداة ، والرسالة[٢٧] . ومن خلال هذا التعريف فإن الإعلام هو أساساً مفهوم يعتبر بشكل مباشر على عملية التفاعل بين المرسل والمستقبل من خلال أداة محددة لنقل الرسالة . فالمرسل يقوم بإرسال رسالة إلى المستقبل عن طريق أداة محددة وتختلف الأدوات الإعلامية باختلاف طبيعتها، وتختلف أيضاً باختلاف تأثيرها ، وتختلف من جانب أخر من حيث حداثتها وقدمها. فهناك وسائل إعلامية متعددة حديثة وقديمة تنقل فيها رسالة ويتم استقبالها والتأثر بها وفقاً لاعتبارات متعددة منها درجة أو قوة جذب وتأثير هذه الأداة والظروف المحيطة التي تعرض فيها المؤثرات، وكذلك ترتبط بشكل كبير جداً بالمستقبل والظروف المحيطة به، وطبيعة هذا المستقبل الشخصية والسلوكية فالأدوات والوسائل الإعلامية باختلاف أشكالها لها تأثيرات متعددة ومتفاوتة باختلاف طبيعتها كأداة ، وباختلاف مستقبلها فهناك على سبيل المثال جهاز التلفاز، والمذياع، والصحف، والانترنت، والفضائيات وغيرها من الوسائل تقوم بأدوار مختلفة ومتفاوتة في عملية التأثير.

فهذه الوسائل والأدوات الإعلامية تقوم بدور رئيسي وجوهري في غرس القيم والتأثير على السلوك الإنساني من خلال استقبال ما تعرضه هذه الوسائل . وعلى حد قول العالم النفسي هوفمان عند إشارته للأبناء وتأثير وسائل الإعلام عليهم الذي أشار إلى أن الأبناء عندما يقفون أمام أجهزة الإعلام ، فأنهم كقطعة الإسفنج التي تمتص ما تتعرض له ويضيف إلى أن المؤسسات الإعلامية تؤثر على الفرد بشكل كبير وبالتحديد الأطفال ويعتلى هذا التأثير على تأثيرات أخرى . وقد لا يكون كل ما يعرض في هذه الوسائل الإعلامية مقبول للمجتمع وبالتحديد ما يتم عرضه في القنوات الفضائية والتي قد تخلق وتنشأ من خلالها بعض القيم والمعتقدات المتعارضة مع قيم المجتمع[٢٨] . فوسائل الإعلام المتعددة تسهم بشكل كبير ومباشر على غرس القيم الاجتماعية المتعددة . وليس هناك أدنى شك من تأثيرها البالغ والجم على القيم ذات العلاقة والارتباط بمفهوم الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة فمن أبرز أهداف وسائل الإعلام بشكل عام هو " تثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات العامة والمحافظة عليها[٢٩] ، فهي أي وسائل إعلام . تكون قادرة بشكل كبير على تثبيت تلك المبادئ والاتجاهات المرتبطة بقيم المواطنة والوحدة الوطنية من خلال استخدام أساليب متعددة ومتنوعة من الممكن الأخذ بها.

وقد يتم استخدام الأساليب المباشرة وغير المباشرة المتعددة في تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية . ولنأخذ على سبيل المثال تلك البرامج الإعلامية التعليمية الموجهة للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية . فمن المعروف أن مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية هو من أكثر المجتمعات العالمية التي تشمل تعدداً ثقافياً ، ووجود هذا المزيج الكبير من الثقافات المختلفة نتيجة لحداثة هذا المجتمع الذي اعتمد في تكوين بناءه الاجتماعي الهجرات السكانية المتعددة فمن المعروف أن المجتمع الأمريكي يشمل على ثقافات مختلفة مثل الأمريكان السود والأمريكان الأصليين ، والأمريكان الآسيويين ، والمنحدرين من أصول أوربية وغيرهم من هذا الهجين الثقافي ولعل البرامج الإعلامية الموجهة بالتحديد للأطفال قد لامست هذا الهجين في سبيل تحقيق هدف خلق التجانس العام والتعايش السلمي للمجتمع فالبرامج الموجهة للأطفال مثل برنامج افتح يا سمسم ، وبرنامج " بارني" على سبيل المثال هي من البرامج التعليمية والقيمية التي يحاول من خلالها المشرفون عليها بتعليم الأطفال بعض المهارات

الحياتية، وكذلك ترسيخ مجموعة من القيم الحميدة مثل الاحترام ، والتعاطف ونشر الود والمحبة والتسامح وغيرها من هذه القيم فتستخدم هذه البرامج الطرق المباشرة في عملية التعليم. ولكنها من جانب أخر وفي موضع مختلف تعلم بطريقة غير مباشرة فالامتزاج الثقافي للشخصيات التي تظهر في هذين البرنامجين واسعي الانتشار هي شخصيات تجسد واقع المجتمع وأصول أفراده باختلاف ثقافاتهم المتعددة حيث نجد أن هذه الشخصيات يتحاور فيها من هو منحدر من أصول أمريكية خالصة، مع الأمريكي الأسود، والأمريكي الآسيوي، والأمريكي المنحدر من الجذور الأوربية. فشخصيات مزيجه ثقافياً تظهر بشكل واضح داخل هذين البرنامجين التعليميين. فقد حرص القائمون والمعدون لمثل هذه البرنامجين باستخدام الأساليب التربوية في غرس قيم المواطنة والانتماء للمجتمع الأصلي وهو المجتمع الأمريكي. فيتم التحاور والتناقش وعرض للمفاهيم التربوية بصورة متناغمة بين هذه الشخصيات والتي تعزز في النهاية مفهوم الوحدة الوطنية للمجتمع الأمريكي. فوجود هذه البرامج والمخصصة للأطفال ولهذه الشريحة اتجاهاً محدداً نحو الهدف من أقامة مثل هذه الوسائل الإعلامية التي تحقق غاية محددة تغرس في نفوس الأطفال.

فالوسائل الإعلامية تؤدي وظيفة هامة للمجتمع ولغرس القيم في سلوك الأفراد. وقد حدد عالما الاتصال لازر سيفلد، وميرتون بعض الوظائف الخاصة بوسائل الإعلام. فقد أشار إلى أن من أهم وظائف وسائل الإعلام هو تبادل الأفكار والآراء بين أفراد المجتمع وتدعيم المعايير الاجتماعية من خلال معاقبة الخارجين عن هذه المعايير، وأخيراً التحذير الذي يقصد به تجنب الآثار غير المرغوب فيها للمجتمع[٣٠]. ولتطبيق ما أشار إليه العالمان من هذه الوظائف على غرس قيم المواطنة والوحدة الوطنية، فإن تبادل الآراء والأفكار على سبيل المثال بين أفراد المجتمع الواحد وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة هو من أبرز الوظائف الإعلامية، في التي تقرب وجهات النظر المرتبطة بالوحدة الوطنية إذا تمت أدارتها بطريقة علمية.

فالعملية تحتاج بشكل عام على تحديد هدف واضح، وسوف يخلق هذا التواصل والتبادل الفكري والإيديولوجي إلى تحقيق الهدف المنشود. فهناك حاجة ماسه لوجود قنوات وبرامج إعلامية متسعة تناقش هذا الموضوع ويتبادل حوله الرأي. وكذلك وظيفة الإعلام هو

"تدعيم المعايير الاجتماعية من خلال معاقبة الخارجين عن هذه المعايير " . فالإعلام يجب أن يكون مسئولاً عن دعم المعايير الاجتماعية المرتبطة بالوحدة الوطنية ، وأن يسهم الإعلام في محاربة ومعاقبة جادة لأي من تسول له نفسه المساس بالقيم المرتبطة بهذه الوحدة . وأن يكون مثالاً ونموذجاً جاداً للعقاب الاجتماعي في هذا الجانب ، ولك في الوقت نفسه أن يكون هذا العقاب بعيداً عن المبالغة والغلو . هذا فضلا عن وظيفة التحذير من الآثار غير المرغوب بها والآثار التي تثير الفتنة الطائفية على سبيل المثال وتخلق مشكلات تهز من كيان هذا المجتمع فهذه وظائف رئيسية للمؤسسات الإعلامية المختلفة ، والتي تقوم بدور أساسي لتعزيز قيم المواطنة هذا فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة كما يشير فوزي الهنداوي[٣١] أنها " تراقب البيئة الاجتماعية وتزودها بالمعلومات والتنبيه بالمخاطر، وتخلق المثل الاجتماعي وذلك من خلال تقديم بعض النماذج الايجابية في مختلف الأمور، وكذلك تحقق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن الثقافة السائدة والكشف عن الثقافات الفرعية ودعم القيم الشائعة، وأخيراً التعبئة والتي تتمثل في الإسهام في الحملات الاجتماعية ، وبصفة خاصة في الأزمات السياسية والاقتصادية والحروب.

فعملية تزويد البيئة والمحيط الاجتماعي بالمعلومات والتنمية في المخاطر تعد قضية أساسية تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة ولا سيما تلك التي تتعلق بالوطن والمخاطر الداخلية والخارجية المحدقة به ، وهي التي تخلق بشكل عام شعور بالمسئولية المشتركة . وكذلك الحال يفترض على الإعلام أن يبرز ويقوم النماذج الايجابية في الأمور العامة ، ووضع التصور الأمثل لحالة المجتمع بوجود الفئات والشرائح المتجانسة . وتخلق أيضاً وسائل الإعلام التواصل الاجتماعي ودعم القيم الشائعة بتمازج تام مع كافه شرائح المجتمع وفئاته المتعددة . فخلق التواصل الاجتماعي هو الذي يعكس الثقافة الواحدة هذا فضلا عن دور الوسائل الإعلامية وقت الأزمات والمحن التي يمر بها المجتمع ، والتي تنطلق منها التعبئة العامة وتقوية العزيمة ورفع الروح المعنوية . وكذلك قيامه وإسهامه في الحملات الوطنية الداعمة للقيم الوطنية . فهي إسهامات واضحة ومميزة للإعلام داخل المجتمع ، والذي يعكس من خلاله غرس لقيم المواطنة والانتماء والوحدة الوطنية.

والإعلام له دور بارز هام في حياة المجتمع ، فضلا عن كونه يعتبر من ابرز الأدوات الرئيسية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع المعاصر . والسؤال ينبغي هنا في تحديد مدى نجاح الإعلام المحلي الرسمي وغير الرسمي في خلق بيئة مناسبة مهيأة لمواجهة الأخطار التي تحدق بالمجتمع فيما يتعلق بالوحدة الوطنية . أن الإجابة على هذا السؤال تتضمن أدراك أنه متى ما استطاع الإعلام المحلي من تحقيق هذه الوظائف بشكل مناسب لأي مجال من المجالات المختلفة وبالتحديد المجال المرتبط بالوحدة الوطنية ، فإنه في الوصول إلى الهدف المنشود دون شك .

دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوحدة الوطنية:

" يقول الفيلسوف الألماني يوريان هابرماس ، أن المجتمع المدني يؤدي دوراً مهماً في تشخيص المشاكل المتعددة للمجتمع ، حيث كانت هيئات المجتمع المدني هي التي بادرت إلى التنبيه إلى خطورة الأسلحة الذرية ، والكيماوية ، وكانت السباقة إلى لفت الانتباه إلى وضعية المرأة ، وإلى معضلة الهجرة العالمية[٣٢] . وباختلاف تعريف مؤسسات المجتمع المدني من الممكن أن نعرفها كما تبنتها ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢ على أنها " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، والقومي ، ومثال على ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين ، والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة ، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[٣٣].

هناك العديد من الجمعيات والمؤسسات والمنظمات غير المعرفة رسمياً ولكنها في واقع الأمر تمارس دورها الاجتماعي والسياسي والثقافي العام داخل المجتمع . فهذه المؤسسات تجمع في واقعها فئات وشرائح المجتمع المختلفة بمختلف اتجاهاتهم ، وأفكارهم وأرائهم ومعتقداتهم وميولهم .

فالمجتمع المدني بهذه المؤسسات هي الرابط والوسيط بين المجتمع بكافة فئاته وشرائحه المختلفة وبين الدولة بهيمنتها الكلية[٣٤] . ويحدث أن هناك تناغم وتعاون بين الدولة بجهاتها من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى داخل المجتمع ، وذلك من خلال الاستفادة المتبادلة بين كل الأطراف من الآخر وخاصة في تلك القضايا ذات الاهتمام المشترك فضلا عن أنها تكمل الدور . أي مؤسسات المجتمع المدني . الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية لأحتياجات الاجتماعية . وهو أمر استطاعت من خلاله دولة العراق في تطوير أطر وأساليب عمل منظمات المجتمع المدني ، ونقلت المجتمع نقله نوعية تفيده في مسيرة التنمية ومواكبة التطور.

ويشير سعد الدين إبراهيم إلى أن المجتمع المدني الذي يلتزم بمجموعة من القيم والمعايير المرتبطة " بالاحترام والتراخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف " إلى أنه . أي المجتمع المدني . يرتكز على ثلاثة أركان رئيسية أساسية ، المتمثلة في الإرادة الحرة لأفراده ، والتنظيم الجماعي المبني على شروط التراضي ، فضلاً عن أن " للمجتمع المدني ركن أخلاقي وسلوكي ، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات تحقق وتدافع عن مصالحها المادية والمعنوية والالتزام بإدارة الاختلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ، وبينها وبين الدولة بالوسائل السليمة المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية ، وهي قيم الاحترام ، والتعايش السلمي والتسامح والتعاون ، والتنافس ، والصراع السلمي[٣٥] . فالركن الأخلاقي الذي يحتوي على الضوابط المعيارية للمجتمع المدني هو الذي يعتبر من أبرز الدعائم لنجاح هذا المجتمع المدني في أي دولة وإقليم جغرافي . وهو الذي يجعلنا نتساءل إلى أي مدى نجحت مؤسسات المجتمع المدني في العراق من ذلك.

أن هذا الهيكل أو الخريطة الخاصة بالمجتمع المدني داخل المجتمع المحلي يمكن استثمارها واستغلالها في تحقيق مفاهيم ومبادئ الوحدة الوطنية المبنية على الاحترام المتبادل وقبول الرأي والرأي الآخر في سبيل المصلحة العامة ، وتفضيلها على المصلحة الخاصة فمفهوم المجتمع المدني كما يشير إليه سعد الدين إبراهيم[٣٦] إلى أنه ينطوي على تعبيرات ومفاهيم مرتبطة بالحرية والمشاركة ، واحترام حقوق الآخرين ، والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سليمة والتعاون من

أجل المصالح المتبادلة ، فهذا المفهوم كما يشير إليه إبراهيم هو ما يفترض أن يتبع به مؤسسات المجتمع المدني إذا ما أرادت النجاح ، وتحقيق المصلحة العامة الذي سوف يأتي كمصلحة طبيعية من جراء هذا السلوك . ولا نغالي إذا ما أشرنا إلى أن بعض مؤسسات المجتمع المدني في العراق قد استطاعت من تحقيق ذلك ، وأن كانت هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها ، وممن الواجب الوقوف عليها ومعالجتها.

فمن العوامل والمؤشرات الرئيسية التي تركز على ذلك هو خضوع العديد من المدنية إلى الديمقراطية والاحتكام إليها كوسيلة للوصول إلى إدارة المؤسسة . وعلى الرغم من الشوائب والعقبات التي تحدث في العملية الانتخابية والتي غالباً ما تظهر ، وبروز سلبيات متعددة لها إلا إن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني نجحت في أن تكون العملية الديمقراطية خاضعة لاعتبارات لا ترتبط بالأسس التقليدية المبنية على القبيلة والعائلة على الرغم من تأثيرها . وهناك جانب أخر هام في وجود وانتشار هذه المؤسسات المدنية والتي تتمثل في أنها قائمة على التطوع والتي تعتبر من القيم الاجتماعية الرئيسية في مجال المواطنة ، وخلق المواطن الصالح. وعلى الرغم من أن هناك قصور أو غياب في ثقافة التطوع داخل المجتمع العربي بشكل عام كما يشير إلى ذلك علي الزعبي[٣٧] ، إلا أن التطوع يعد سمة بارزة من سمات المجتمع العراقي . ولعل هذه القيمة تعتبر من أبرز القيم الرئيسية التي تعزز من مفهوم الوحدة الوطنية . فكثير من مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع قائمة على التطوع كتلك الجمعيات الخيرية ، والأندية الرياضية والنوادي والجمعيات الثقافية والنقابات والاتحادات.

ولعل مؤسسات المجتمع المدني قد تمزج وتذوب الفروق الاجتماعية . فهذه المؤسسات قد تمزج على سبيل المثال القبيلة والتأثيرات القبلية بالمجتمع الحديث من خلال هذه المؤسسات فالاتحادات الطلابية مثلاً على مر تاريخها قد مزجت بين الشرائح المختلفة ضمن التيارات الفكرية المختلفة. فهي قد مزجت بين العديد من الشرائح الاجتماعية في قالب فكري إيديولوجي فالأسس المبنية على المفاهيم السلوكية وضوابطه المعيارية قائمة ومبنية على قيم الاحترام التعايش والتسامح، والاندماج، والتعاون، واحترام الآخر، والتنافس. والذي يفترض أن يكون هذا أساس قيام هذه المؤسسات في المجتمع المدني هو الذي يدفع في النهاية تحقيق الهدف المنشود المؤدي إلى الوحدة الوطنية . فالمجتمع المدني يسهم في بناء وحده وطنية إذا ما

قام على دعائم ثابتة وراعى المعايير الأخلاقية في تحقيق الوحدة الوطنية . أن ذلك لا يتجلى ولا يتحقق إلا من خلال وعي تام بأهمية هذه المؤسسات وماذا تقدم ، وكذلك الالتزام بالمبدأ القائم على الأسس الديمقراطية المعتمدة على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح هي التي تخلق مجتمعاً ينطلق أفراده في فكر باتجاه الوطن والمواطنة . فهي تعزز مفاهيم الاندماج الاجتماعي بين فئات المجتمع.

الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية:

تمثل الثقافة السياسية محدداً أساسياً من محددات بناء الوحدة الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات .. فالثقافة السياسية التي تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمعتقدات التي يتخذها الفرد أسلوباً للتعامل السياسي من حيث طبيعة النظرة والتعاطف والتقييم لظاهرة سياسية معينة وهي التي تعطي الشكل والمضمون للعملية السياسية ، فالطريقة التي يتم بها التوجه نحو الموضوعات السياسية وكيفية تعامل النظام السياسي مع المجتمع هي التي تبرز نوعية الثقافات السائدة في مجتمع ما وعلى ضوء نوعية تلك الثقافات تتحدد آلية بناء الوحدة الوطنية وأساليبها وتحقيق حالة من الاندماج والتعايش وتتحدد معها أسباب تعزيز الوحدة الوطنية وضمانها آو تصدعها.

فالتفاعل الإيجابي بين النظام السياسي والمجتمع بما يحتوي من ثقافات متعددة وحالة التوازن القائمة بين ثقافة النخبة السياسية وثقافة الجماهير وان تكون الأولى هي امتداد لثقافة الجماهير وأسلوب تعامل النظام السياسي في رفع الوعي السياسي للمجتمع وتهيئته وتدريبه على الأدوار السياسية على وفق أسلوب ديمقراطي يمهد إلى ثقافة سياسية مشاركة موحدة قائمة على التوازن والأهلية السياسية للمواطن من خلال أسلوب المساواة والتزام النظام السياسي بعدم تجاوز حدود الدستور والتزام المجتمع بسياسات ذلك النظام ، هذه الأمور أسس وأدوات لبناء المجتمع ولتحقيق حالة الوحدة الوطنية وتعزيزها فهذا ما يمكن ملاحظته في الكثير من الدول التي ترسخت لها القاعدة الديمقراطية سواء في المجتمع أو في المؤسسات الرسمية للنظام السياسي.

في حين الثقافة السياسية المبنية على أسلوب وأساس تجاوز النظام السياسي لحدود السلطة الشرعية وعدم التزامه بالقواعد القانونية والتعامل مع المجتمع على وفق أسلوب القسر

والإكراه يؤدي ذلك إلى بروز ثقافات سياسية من النوع السلبي تنعكس سلباً في بناء الوحدة الوطنية .. فالوحدة الوطنية لا يمكن أن تبنى وتستمر على وفق أسلوب الصهر ألقسري غير الطوعي لأنها تكون عرضة للتهديد والتصدع في أغلب الأحيان ، وبالتالي فان الثقافة السياسية التي تكون قائمة على الخضوع ومكونة نتيجة أسلوب الإخضاع والإكراه من جانب النظام السياسي تشير إلى عدم ترسخ الديمقراطية وتجذرها في المجتمع وهذا يشير إلى صعوبة بناء وحدة وطنية من دون أن تكون هنالك أرضية خصبة للديمقراطية والحريات العامة ، وكذلك الحال بالنسبة للثقافة السياسية المناوئة للنظام السياسي التي تتخذ من صيغ العنف والصراع المسلح وسيلة لتحقيق أهدافها نتيجة لعدم تجاوب النظام السياسي معها أو نتيجة لدعم ومساندات خارجية بهدف أضعاف النظام السياسي القائم تمثل أسلوباً آخر لهدم الوحدة الوطنية وبالتالي تأخر بنائها.

من خلال ذلك على وفق ما تم تناوله حول الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدول النامية تبرز صورة الثقافة السياسية المشاركة والموحدة فأفضل صيغة لبناء وحدة وطنية واندماج أكثر رسوخاً وتجذر في المجتمع حيث أن حالة التوازن والمساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تمهد لمجتمع موحد غير خاضع لشروط التجزئة والانفصال فآلية التوزيع والعدالة الاقتصادية وموازنات الدخل الفردي والتوازن بين التشكيلات الطبيعية المختلفة مقابل حالة التوازن بين الانتماءات الاجتماعية وعدم إعطاء أهمية لانتماء اجتماعي ضيق على آخر وعده يمثل الهوية الأكبر وطمس الهويات لفرعية الأخرى مقابل اعتراف والتزام النخب الحاكمة بالقاعدة القانونية والدستورية واحترامها والتعامل الديمقراطي مع المجتمع والحفاظ على انتماءاته في أطار انتماء اجتماعي اشمل يوفر الأجواء الحقيقية لبناء وتعزيز الوحدة الوطنية وهذه تمثل بلا شك صورة المجتمع الديمقراطي . لذلك فأن بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية يستلزم وقتاً وممارسة في آن واحد . إذ من الممكن بناء حلقات هذه الثقافة وعناصرها على وفق عملية تدريجية تضمن لنا في الوقت نفسه احترام مبادئ الديمقراطية التعددية وحماية قواعدها وتوفير الأطر الثقافية المناسبة ، أن زج المواطن فردياً ومن خلال الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في النشاط المرتكز إلى الحوار والتسامح وممارسة حقه الانتخابي بحرية والتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية كله يسمح في نهاية المطاف

بتشكيل وعي ثقافي ملازم للديمقراطية . لذلك فأن بناء ثقافة سياسية وطنية مشاركة قائمة على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ودمج العناصر السكانية في بوتقة واحدة دون التأثير على الأسس الجوهرية للثقافات الفرعية واحترام حقوق وهوية تلك الثقافات ، ويعد مؤثراً أساسياً لتحقيق الوحدة الوطنية.

بناء الوحدة الوطنية وتحقيق الهوية والاندماج:-

يقصد ببناء الوحدة الوطنية تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش السلمي بين عناصر الأمة ، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تفصل كل أقاليم البلاد وتنطبق على كل أفراد المجتمع[٣٨]. فالعملية تنصب على بناء الأمة في نطاق الدولة عبر اندماج الجماعات والفئات المكونة لها ضمن أطر قانونية وسياسية لأن الوحدة الوطنية ليست التماثل في الآراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة كما ذكرنا سابقا فقط وإنما صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الأمة ، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين واحتواؤها في هيئات ومؤسسات للدولة أو بتعبير أخر ، تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها إلى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الأخرى[٣٩]. بمعنى الاندماج الكلي للجماعات والفئات المختلفة وخلق جماعة وطنية واحدة ذات خصائص ذاتية متميزة ، من ثم استيعاب هذه الجماعة في أطار مؤسسات شاملة في نطاق الدولة الوطنية.

فضلاً عن ذلك ينبع الترابط بين ضرورة الوحدة الوطنية وتكريس الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، من حقيقة أن انعدام الوحدة الوطنية في الدول النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة أو ضعفها الناجم عن تعدد الانتماءات الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة ولا بد وان يثير قضية الخصوصية أو الهوية الذاتية بين الجماعات المكونة للجماعات الوطنية ، فضلاً عن ما ذكر سابقا فوجود جماعات أثنية متعددة بثقافتها وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة دون اندماجها في أطار الجماعة الوطنية الشاملة يقود إلى حدوث تنافس وتصارع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن وللجماعة الوطنية الشاملة ولا تسلم بأحقية النظام السياسي في الدولة في ممارسة

السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية[٤٠]. ولهذا فان أقرار الممارسة الديمقراطية بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، ينبغي أن يكون مشروطا باعتبارات وقيم ومبادئ وممارسات ذات طابع وطني شامل بمعنى عدم السماح بان تكون المضامين الديمقراطية للمشاركة السياسة الواسعة مجالا للتنفيس عن اعتبارات وخصوصيات ذات فرعية ضيقة ، وإنما على العكس يجب أن تقوم على أساس تقديم الأعراف والرموز الوطنية والقيم على كل الاعتبارات والخصوصيات الفرعية المحلية المجتزاه ، مثل القبلية والعرقية والطائفية.

وان ترتكز على أساس تنمية ما هو مشترك بين الجماعات وصولا إلى بناء وحدة وطنية راسخة وصيانتها ، فمن دون أدنى شك أن غياب الاعتبارات الوطنية الشاملة يؤدي حتما إلى ظهور الاتجاهات والتيارات والحركات والأحزاب السياسية المبنية على أساس المصالح والولاءات الفرعية الضيقة التي تعبر عنها . وخطورة ذلك تكمن في أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الضعف والتمزق والتفتت للوحدة الوطنية . وبناء على ما تقدم ، فان تحقيق الوحدة الوطنية يقوم على أساس ألحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الأكبر وصولا إلى بناء الجماعة الوطنية بشكل سلمي أو بتعبير أخر عدم قهر الجماعات الفرعية وإرغامها على الارتباط بالجماعة الأكبر ، ولكن بتحقيق تبعية كافة الجماعات الوطنية الكبرى ، وجعلها جزءا منها وفرعا لها ، من خلال ربطها كلياً بهذه الجماعة التي تتسع لتشمل جميع الجماعات الفرعية وتمثلها بخصوصياتها في ظل الخصوصية الشاملة التي تتمتع بأرجحية على الخصوصيات الضيقة للجماعات المكونة لهذه الجماعة فإنكار خصوصية أي من الجماعات أو محاولة احدها فرض سيطرتها وأرادتها وهويتها على الجماعات الأخرى ، يعد دافعا قويا نحو أثارة مشكلة الهوية الوطنية أو القومية ، وهو ما يعطل بناء عملية تحقيق الوحدة الوطنية أو يضعفها[٤١]. أن التجانس والانسجام داخل الجسم السياسي والاجتماعي والثقافي وتخطي الولاءات الضيقة ، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد أحساس مشترك بالتضامن والهوية الوحدة . لا يمكن تحقيقه من خلال صهر الهويات الفرعية (والإجهاز على الوحدات الاجتماعية الفرعية والقضاء على شخصيتها ومقوماتها الذاتية)[٤٢] فهذه الطريقة تقود إلى تأكيد الهوية التي هي ليست ظاهرة انتقالية وإنما هي ظاهرة حيوية مرتبطة أساسا بالطبيعة

البشرية. وبالتالي السعي إلى الانفصال عن الدولة ، عندما تدفع الأمور باتجاه التغيير الجذري ما دام البديل الوحيد هو استمرار الصراع بين السلطة السياسية والهوية الفرعية.

أذن أن الركيزة الأساسية في تحقيق الوحدة الوطنية ، هي تجرد سلطة الدولة المتمثلة بمؤسسات النظام السياسي من الانحياز لأية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الأخرى داخل حدود الدولة الواحدة. لذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى من الاتفاق حول القيم التي تعد ضرورية للإبقاء على النظام الاجتماعي[٤٣]. والتقريب بين الهويات الفرعية ووضعها في أطار وطني عام بتعزيز شعور أفرادها بانتمائهم سياسياً ومجتمعياً وثقافياً واقتصادياً إلى الدولة القائمة مع عدم إهمال المشاعر الخاصة ، عرقية ، طائفية ، قومية التي عادة ما تصبح في ظل الوحدة الوطنية والولاء للدولة عنصر أغناء في المجتمع ،لذلك يجب أن لا نفرط بحقوق مجموعة أثنية أو أقلية ومصالحها لحساب الأغلبية ، فهذا التفريط يقود إلى التمرد على السلطة السياسية[٤٤]. لقد لجأت العديد من دول العالم النامية إلى أعطاء ضمانات دستورية لهذه الأقليات كالسماح بإقامة حكم ذاتي قائم على أساس اللغة والقومية والجغرافية أو الاعتراف رسمياً بلغات الأقليات وإعطاء ضمانات لتمثيل الأقليات في المجالس الوطنية والإقليمية وحصر بعض الوظائف في الدولة بأفراد الأقليات أو أقامة نظام توزع بموجبه هذه الوظائف على أفراد الأقليات المختلفة.

ومن الأسس الراسخة في بناء الوحدة الوطنية هو الاتفاق على مفهوم المصلحة العامة وعلى حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية وهناك مؤسسات فعالة ومبادئ وقيم يتبناها كل أفراد المجتمع[٤٥]. مما يزيد من أمكانية هذه الدول في بلورة وإنضاج ثقافة وطنية واحدة وتعميق ثقافة وحدوية تسود عموم الثقافات الفرعية للجماعات الاثنية في أطار الدولة، مما يقلل من حدة تأثير الانقسامات القومية والعرقية والقلبية وما تعكسه من أنماط متعددة من الثقافات الفرعية التي تتعارض مع الحاجة إلى بناء ثقافة وطنية تتجاوز عوامل الانقسام القائمة على الاعتبارات الاثنية وغيرها ، التي ترتبط بجملة من المظاهر التي تؤثر في تلاحم واندماج الجماعات المختلفة في أطار جماعة واحدة وتتجاوزها ومن أهم هذه المظاهر:- أولا. طغيان ظاهرة صراع الأجيال وما يفرزه من اختلاف في الميول والاتجاهات وبالتالي في الثقافات بين الأجيال المتعاقبة.

ثانياً. التباين الحاد بين نمطين من الثقافة العامة ، احدهما ثقافة النخبة أو الصفوة وهي ثقافة عصرية متأثرة بالقيم الأوربية الغربية ، والأخرى ثقافة الجماهير وهي ثقافة تقليدية تسود في الأوساط الشعبية.

ثالثاً. التفاوت الاجتماعي – الاقتصادي الحاد بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة حيث ينقسم المجتمع الواحد على أقلية ثرية وأغلبية فقيرة.

أذن في حين تقوم الوحدة الوطنية في احد جوانبها على أساس الاندماج الثقافي بين الجماعات المختلفة ، وهو ما يساعد في خلق الاتفاق بين هذه الجماعات على الأهداف والمصالح المشتركة فان الدول النامية ، تعاني غالبا من إشكالية العلاقة بين الثقافة السياسية والثقافات الفرعية حيث الجماعات الاثنية وغيرها عاجزة عن التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق مع النظام السياسي حول القيم والغايات الأساسية للمجتمع السياسي ووسائل بلوغها وأساليب وإجراءات تسوية الصراعات الداخلية ، الأمر الذي يكشف عن عدم امتلاكها ثقافة سياسية موحدة مرتكزة على الرضا في بعض جوانبها على سياسة التوفيق والحلول الوسطية والاعتدال والمهادنة بين مختلف الجماعات داخل أطار الجماعة الوطنية الواحدة ، والتي تشكل المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطي القائم على أساس الحوار والمشاركة السياسية[٤٦]. وعلى أي حال فان تحقيق الاندماج الثقافي في الدول النامية ينبغي أن لا يتم على أساس إنكار الخصوصيات الثقافية للجماعات الفرعية وإنما عبر تبني ثقافة سياسية وطنية موحدة شاملة تقوم على أساس القبول بالخصوصيات الثقافية الفرعية والمحافظة عليها بجعلها جزءاً من المكون الثقافي العام الجديد للمجتمع.

ومن خلال ثقافة سياسية موحدة يتم أعادة صياغة القيم الثقافية الجزئية للجماعات الفرعية ودفع هذه الجماعات إلى استيعاب قيم الثقافة الوطنية وهضمها حيث تزداد جاذبية هذه الثقافة بالنسبة لهذه الجماعات كلما ازداد طابعها الوطني الشامل حتى انه يصبح قاعدة معيارية للانتماء إلى الجماعة الوطنية الواحدة ومرتكز المشاركة السياسية في الدولة بقدر ما يقرره من مساواة بين الانتماءات الثقافية ويلغي التفاوت الذي يقوم عليه العزل السياسي لبعض الجماعات الفرعية لان محركها الأساسي هو بناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية[٤٧].

ومن اجل ضمان وحدة المجتمع وأحداث التوازن بين متطلبات المجتمع السياسي ومتطلبات الهوية الفرعية ، ويجب على النظام السياسي أن يسعى إلى ربط الفرد (كمواطن) كامل الحقوق في النظام (وكإنسان) له مقوماته الشخصية وانتماءاته الفرعية[٤٨]. فالفرد (مواطناً) له حقوق وعليه واجبات في أطار الدولة ، إلى جانب أن لهذا الفرد (أنسانا) حقوق أساسية يتمتع بها ولا يوجد تعارض بين الصفتين ، أي أن المساواة بين جميع أعضاء المجتمع السياسي وبغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية، هي ركيزة الوحدة الوطنية فعندما يجد الفرد انه يتمتع بحق المشاركة السياسية الديمقراطية فانه سيقلل من حدة التوتر إزاء هوية الأغلبية في المجتمع وبالتالي يزداد ولائه للدولة وارتباطه بها ، في الوقت الذي يكون فيه متمتعاً بحقوقه في العيش على وفق خصوصية هويته ، فتحقيق المشاركة الديمقراطية يحافظ على المساواة دون تصنيف المواطنين[٤٩].

وعلى ضوء ذلك فان دول العالم النامية تكون قادرة على بناء وحدتها الوطنية ، في الوقت الذي تسمح فيه بالتنافس الديمقراطي بين القوى المتعارضة، حيث أن التزام الأغلبية التي في السلطة بحقوق المواطنة لجميع أفراد المجتمع تفسح المجال أمام الهويات الفرعية الأخرى لتولي المناصب المهمة في الدولة وبالتالي التمتع بحقوقها السياسية ، الأمر الذي يقلل من حدة التوترات عندما تجد الأقلية انه ليس من حقها أن تحكم الأغلبية إلى جانب تمتعها بحق المشاركة الديمقراطية وبذلك تصبح مقاومة السلطة السياسية ومحاولات إسقاطها غير ممكنة في أطار التمتع بحقوق المواطنة القائمة على المساواة . فضلاً عن أن الصيغة الديمقراطية تحجب التدخلات الخارجية لتحريك الأقليات فالأثر الواضح للديمقراطية في تحقيق الوحدة الوطنية يحد من الاستجابة للمداخلات الأجنبية . **ويمكن القول إن أهم السبل الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها هي :-**

١- تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي – سياسي واحد ، بمعنى أن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة ، أو للكل الذي ينتمون أليه على حساب الولاء للجزء ، بعبارة أخرى ، أن يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي.

٢- أذا كانت تحقيق الوحدة الوطنية ، لا يمكن أن يتم بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل مستمرين بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع فأن ذلك وحده لا يكفي لتبلور جماعة وطنية منسجمة ، ما لم يرافق ذلك أو يلحقه شعور أو أحساس بالانتماء إلى الجماعة الوطنية ككل.

٣- لا يمكن لأية وحدة وطنية أن تستمر في تماسكها وتلاحمها من دون وجود مؤسسات وطنية شاملة ومنتشرة بدرجات كافية على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة.

٤- أن بناء الوحدة الوطنية ، أنما يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على أقاليم الدولة كافة ، سواء أكانت هذه السيادة قانونية أو فعلية ، ذلك لان أي انحسار في هذه القدرة ، سوف يحد لا محالة من قدرة السلطة السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، مما ينعكس سلباً على استمرار بقاء الجماعة الوطنية داخل كيان دولة واحدة.

٥- أن انجاز الوحدة الوطنية ، عمل لا يتم بمعزل عن الإرادة المستقلة والعمل الدؤوب سواء بالنسبة للنظام السياسي أو عموم أعضاء الجماعة الوطنية وبهذا الصدد يقول احد المختصين أن روابط الوحدة ليست قائمة ، ولا ينبغي أن نعتقد أنها قائمة بالفطرة وإنما علينا خلقها بالعمل الدائب.

٦- أشراك الجماهير في مسؤولية الحكم . فجوهر تحقيق الوحدة الوطنية يكمن في وجوب أن تكتسب الجماهير لا الحكومات وحدها، الشعور بالمسؤولية في أدارة الشؤون العامة سواء في مجال العمل السياسي أو عملية التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي.

٧- تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين وإزالة العقبات والحواجز بين الريف والمدينة والقضاء على عقبات التباعد الجغرافي من خلال تحسين وسائل الاتصال والمواصلات بين الريف والمدينة وإيصال الحركة الإنتاجية لأرجاء الإقليم كافة.

٨- أقامة أحزاب سياسية على صعيد البلد كله تدخل عاملاً فعالا في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي ، إذ أن الأحزاب الوطنية لا تجلب أفكارا وقيماً جديدة إلى المناطق النائية في البلاد فحسب ، وإنما تنظم أفرادا ذوي تحسس نسبي أو وعي سياسي نوعا ما في الوحدات الإنتاجية الصغيرة العشائرية والطائفية والإقليمية . والواقع

أن نجاح هذه العملية موكول بنجاح التنمية والتطوير في تلك المنطق وبمدى شعور هؤلاء الأفراد بإمكانية الاستفادة من الأحوال الجديدة.

٩- التوعية والأعلام . ذلك من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعزز الروابط والصلات بين أبناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى.

١٠- الضمانات الدستورية . فتحقيق الوحدة الوطنية لا يعني بالضرورة صهر المجاميع السكانية في وحدة بحيث تغلب مجموعة على أخرى مهما كانت طبيعة هذه المجاميع ومهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك ، وإنما المقصود بذلك هو التقريب بين هذه الوحدات ووضعها في أطار وطني عام وتعزيز الشعور الوطني لدى إفرادها بانتماءاتهم سياسياً ومجتمعياً واقتصادياً إلى الدولة القائمة . لذلك يجب أن لا يفرط بحقوق مجموعة أثنية أو أقلية ومصالحها لحساب الأغلبية ، وألا فأن طغيان مصلحة فئة على فئات أخرى لا يؤدي ألا إلى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة الوطنية .

نخلص من ذلك أن تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الثقافات يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا تتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها وان تصهرها في بوتقة واحدة لصالح المجتمع ككل ، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بشكل يضمن العدالة التوزيعية ويضمن إيصال الحقوق وتوفير الحريات الأساسية لفئات المجتمع كافة دون تفضيل فئة على أخرى ويتطلب أيضا تعاوناً متبادلاً بين النظام السياسي بضمانة الحقوق والحريات للمجتمع من جهة ، والمجتمع بفئاته المتعددة بتعاونه مع النظام السياسي وتفضيل فئاته المتعددة الانضواء تحت لواء الهوية الوطنية مع الحفاظ على الهوية الفرعية وعدم تفضيل هذه الأخيرة على الهوية الشاملة ، ويتحقق ذلك من خلال بناء ثقافة سياسية موحدة لعموم المجتمع ترتكز على كل المخرجات السابقة للنظام السياسي.

الخاتمة

تساؤلات مطروحة لتحقيق الوحدة الوطنية:-

من الضروري عرض مجموعة من التساؤلات العامة والتي على ضوء الإجابة عليها سيتحدد موقع المجتمع المدني والثقافة السياسية من موضوعة الوحدة الوطنية والتعايش أولاً ومن ثم طرح أطر المعالجة أن كانت هناك حاجة لتفعيل دور بعض الجهات والمؤسسات لتعزيز قيم المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية المطلوبة . وقد تكون هذه التساؤلات في واقعها عبارة عن تحديات تواجه المجتمع المحلي ، وتحتاج إلى أعادة النظر في بعضها ، والوقوف على بعضها الآخر وقفه ثاقبة من أجل وضع حلول ورسم خطط واستراتيجيات محددة وتصميم برامج عمل تقوم على غرس المفاهيم والقيم المرتبطة بالوحدة والاتحاد والتجمع فسيتم طرح مثل هذه التساؤلات من منطلق الحوار ، ومن منطلق وضع اليد على الجرح وأن نقوم بكل شجاعة بمعالجته إذا أردنا فعلاً تحقيق وحدة وطنية وتلاحم بين فئات المجتمع العراقي وأن يستكمل مشروع الاندماج الاجتماعي من أجل تحقيق هدف وغاية واحدة . وهذه التساؤلات تنطلق من تساؤل عام أكبر وأشمل يتمثل في هل نعاني داخل مجتمعنا من انقسام مذهبي وفئوي وقبلي وديني وقومي ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فما تأثير ذلك على الوحدة الوطنية ، أو هل سيؤثر هذا الانقسام المذهبي والفئوي والقبلي (اثني) على الوحدة والاتحاد واللحمة والاندماج الاجتماعي ؟ ولعل الإجابة على التساؤلات الآتية ستكون تقييم للوضع الراهن وتكشف لنا ماذا يفترض علينا عمله مدركين أن هناك إجابات واضحة سوف تكون لدينا.

فينطلق التساؤل الأول في القضية الرئيسية الأولى والأكثر أهمية ، وهي تلك المرتبطة بموضوعه الدين والمعتقدات والمذهب بشكل أكثر تحديداً . فمن المعروف أن الدين يعتبر من أبرز المتغيرات التي تعزز من فكرة المواطنة والاندماج والتلاحم والتعايش بين فئات المجتمع ففي ضوء ذلك يمكن طرح التساؤل الخاص بموضوعة الدين والمذهب داخل المجتمع المحلي والذي ينطلق من تساؤل رئيسي يتمثل في : هل أن الاختلاف المذهبي خلق الفواصل الاجتماعية وأضعف الاندماج بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ؟ وإذا كانت الإجابة بأنه قد خلق هذه الفواصل والحدود ، ما دور الفقهاء من الأطراف المختلفة ، وهل تم طرح مشروع دولة خاص جمع الأقطاب الفقهية كافه في لقاءات حوارية تناقش مسألة الوطن والوحدة والتلاحم

والتعايش بين الفئات المختلفة ؟ هل يعتقد البعض أن هناك مشكلة أو أزمة ثقة للآخر في تحديد الولاء والانتماء ؟ وهل تم عرض ذلك بطريقة مكشوفة وواضحة وبشكل مباشر هل وجدت القنوات الحوارية مجالاً لمناقشة جادة لمثل هذا الموضوعات ؟ وهل تم طرح ومناقشة ما سمي في السابق بالتقريب بين المذاهب الإسلامية من قبل الفقهاء داخل المجتمع.

والتساؤل الآخر ينطلق ويوجهه إلى الإعلام بمؤسساته المختلفة الرسمية وغير الرسمية فهل وجد أو حاول الإعلام وخاصة المرئي منه أن يعرض البرامج الإعلامية التي تنمي مفهوم المواطنة والولاء والانتماء من البرامج الخاصة بالطفل في هذا المجال ؟ هل بعض وسائل الإعلام توجه إلى تحقيق الوحدة أم الفرقة ؟ . هل بعض المصالح الشخصية الذاتية لعبت دور في إشعال فتيل أزمات خامدة بين بعض الفئات داخل المجتمع ؟ . هل يعتبر مفهوم الوحدة الوطنية وما يعكر من صفوها يتم تداوله في الوسائل الإعلامية المختلفة بطريقة مناسبة ؟ هل هناك برامج إعلامية واضحة ومحددة لخلق طرق وأساليب تنموية ووقائية وعلاجية لموضوعة الوحدة الوطنية وتكريس مفهوم المواطنة وإجهاض فكرة الحروب الأهلية والطائفية؟.

من المعروف أن سيادة دولة القانون والمؤسسات الدستورية وتحقيق العدالة الاجتماعية هي من أبرز مقومات الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي في أي مجتمع من المجتمعات وقد نجحت مجتمعات عديدة في تحقيق مبدأ العدالة وتطبيق القانون في ظل وجود ثقافات فرعية متعددة داخل المجتمع . وقد يكون أبسط مثال على ذلك المجتمع الأمريكي . فسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية هي من أبرز مقومات الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي والسؤال المطروح هنا ، إلى أي مدى نجحنا في مجتمعنا في تحقيق العدالة والمساواة العامة ؟ إلى أي مدى تلعب الواسطة والمحسوبية والاعتداء على القانون داخل المجتمع؟ هل الولاءات الطائفية والقبلية والعائلية أسهمت داخل المجتمع في الاعتداء القانون، وتعزيز مبدأ محاباة القريب وتحقيق المصالح الخاصة على العامة. وفي مجال أوسع من ذلك، هل تعززت الولاءات العائلية والطائفية والقبلية داخل المجتمع؟. وإلى أي مدى نجحت هذه التجمعات أن تظهر وأن تطفو على السطح ؟ وما الذي دعى مثل هذه التجمعات العائلية والقبلية أن تتعزز في ظل وجود الدولة الحديثة ومؤسساتها القانونية . هل أصبحت هذه التنظيمات والولاءات

مؤثرة في ظل وجود المجتمع الحديث ومؤسساته ؟ وإلى أي مدى نجحت في تحقيق أهدافها ؟ وإلى أي مدى أثرت هذه الكيانات الاجتماعية داخل المجتمع ؟.

وقضية هامة في هذا الجانب ترتبط بطرح تساؤل خاص عن بعض القيم المتعلقة بمفهوم الوحدة الوطنية أو هي تلك المرتبطة بقيم التطوع . فالتطوع سمة من سمات الفئات الاجتماعية والشرائح المختلفة داخل المجتمع . وعلاماته بارزة في مجالات مختلفة وبمشاريع متعددة . ولكن يبقي التساؤل الهام والذي يتمثل في أي مدى نجحت الدولة في غرس مفاهيم التطوع من خلال مؤسساتها ؟ هل حصل تغير في المفاهيم المرتبطة بهذه القيمة في المجتمع المعاصر؟. هل ظلت هذه المفاهيم مغروسة بشكل مشابه لما كان عليه المجتمع في السابق ؟ ما هي البرامج الحكومية التي تسهم في تعزيز هذه القيم؟. وإلى أي مدى نجحت مؤسساتنا العامة في غرس مثل هذه القيمة؟ أم أن هناك بعض المستجدات التي ظهرت؟. هل انحسرت الأعمال التطوعية بشكل عام داخل المجتمع ؟ . وما هي الأسباب التي دفعت إلى ذلك.

تساؤل آخر هام وجوهري فيما يتعلق بالمؤسسات المعنية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني التي تقع على مسئوليتها بناء المجتمع وفكره . فإلى أي مدى نجحت مؤسسات المجتمع المدني داخل العراق في أن تكون ركناً أخلاقياً وسلوكياً ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين والامتثال للضوابط المعيارية المتمثلة في قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع والتعايش السلمي كما جاء في تعريفها ؟ . إلى أي مدى سيطرت الولاءات القبلية والطائفية والفئوية والدينية والمذهبية والقومية على هذه المؤسسات وجعلتها تنطلق من انتماءات خاصة في مقابل تجاهل الآخر ؟ إلى أي مدى تحولت بعض مؤسسات المجتمع المدني لساحات للصراع السياسي والقبلي والطائفي على حساب الصراع السلمي والتنافسي. هل فعلاً نجحت مؤسساتنا في المجتمع المدني بالقيام بالدور المطلوب منها ممارسة وتوجيهاً في تحقيق الهدف العام المرتبط بغرس قيم الولاء والانتماء للوطن على حساب الفئة . إلى أي مدى نجحت هذه المؤسسات في فتح قنوات اتصال وحوار مع الآخر ؟ وإلى أي مدى تم تحقيق الحوار الوطني المفتوح الذي يناقش وبدون استحياء قضايا الوطن والمواطنة والوحدة والاندماج والتعايش . هل نجحنا في فتح قنوات ووسائل اتصال تقوم على مبدأ الشفافية وخلق مبادئ مشتركة بين الجميع في المسائل التي تتعلق بالوطن.

ولعل جانب أخر هام في هذا الموضوع والذي يطرح التساؤل الآخر في هذه القضية والمتمثل في المشاريع الوطنية العامة في مجال تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية والتعايش والاندماج والانتماء . والتساؤل المطروح ما هي المشاريع الوطنية التي تعالج موضوع الوطنية والوحدة وهل هناك برامج فعلية في هذا المجال.

إن كافه هذه التساؤلات تحتاج بلا شك إلى إجابة ، وأن كانت بأنها معروفة عند الجميع ولا شك أن كل نقطة وكل تساؤل يحتاج إلى تفصيل أكبر وإلى تحليل أعمق للكشف عن أبرز الملامح الخاصة في هذا الموضوع وتقديم بعض الأساليب التي لا يشترط أن تكون علاجية إنما قد تكون أساليب ومشاريع إنمائية وقائية . فالمطلوب هو سلسلة من المشاريع والبرامج التي تعزز من مفهوم المواطنة ، وتعزز من مفاهيم الاندماج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد . هذه المشاريع ليس بالضرورة وكما سبقت الإشارة أن تكون مشاريع وبرامج علاجية أنما يجب أن تكون برامج إنمائية تنمي الفكر والرأي حول الدولة والانتماء لها فضلاً عن مشاريع وقائية تدفع إلى منع حدوث أي مشكلة من الممكن أن تظهر هذه القضية التي تعتبر من الخطوط الحمراء التي لا يجب أن تنفتح.

ففي ظل وجود بعض التحديات الداخلية المتمثلة في وجود فئات وشرائح مختلفة داخل المجتمع الحلي تنحدر أصولهم وجذورهم ومعتقداتهم الدينية إلى جذور وأصول متفاوتة ، وفي ظل تحديات خارجية محيطه ومؤثرة وفعالة تثير النفس الطائفي البغيض ، ففي ظل هذه الظروف ، نحن بحاجه ماسة إلى وجود برامج وطنية داعمة ورئيسية تدعم من قيم الانتماء والمواطنة والولاء والتعايش ، وتعزز من خلالها مفاهيم الوحدة الوطنية داخل المجتمع . ولا شك بأن الوعي بالمخاطر، واحترام بعضنا بعض وتقبل الآخر مهما بلغت درجة الاختلاف والإيمان بالمبدأ الديمقراطي وتحقيق العدالة التي يجب أن تنطلق من خلالها إذا ما أردنا تحقيق الوحدة الوطنية.

[١] كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

[٢] كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

[٣] علي أسعد وطفه، التنشئة الاجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية، ٢٠٠١، ٨: ص. ٩٣

[٤] يعقوب يوسف الكندري ، الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة. الكويت: مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت ، ٢٠٠٣، ص. ٣٠

[٥] سيد أحمد عثمان، علم النفس الاجتماعي التربوي . الجزء الأول، التطبيع الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥

[٦] انظر: علي أسعد وطفه، التنشئة الاجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مصدر سبق ذكره ، ص.ص: ٩٢–٩٣

[٧] فوزية يوسف العبد الغفور ومعصومة أحمد إبراهيم، أساليب التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة عند الأسر الكويتية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٩٩٨، ٥٤:٦٤–١٠٠ ، ص:٦٢

[8] **Schgaefer, E., Children's reports of parental behavior, child Development, 36: 413–424, 1995**

[9] **Berndt, Thomased, Child Development. Fort Worth: Harcourt Brace Jovanovich College Publishers.**

[10] **James Zaden, The social experience, New York: Mc Graw Hill Publishing company, 1990, p. 148**

[١١] أماني بديتي، تنشئة الأمهات العاملات وغير العاملات وعلاقتها بالنضج الاجتماعي للأبناء لدى عينة من تلاميذ وتلميذات المرحلة الإعدادية . رسالة ماجستير . القاهرة : جامعة عين شمس– معهد الدراسات العليا للطفولة – قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، ١٩٩٥

[١٢] المصدر نفسه، ص.ص.: ١٣–١٥

[١٣] عائشة السيار، الطفولة والتنشئة ، المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. ١٥–١٨ ديسمبر، ١٩٨٦، ص. ١٩٨

[١٤] بدر العيسى ، سوء معاملة الطفل الكويتي: طرق الوقاية والعلاج. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ٦٦: ١٤٤–١٩١ ، ١٩٩٩، ص. ١٩٠

[١٥] علي عبد الرازق حلي ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٨ .

[16] **John Biesanz and Mavies Biesanz , Modern Society : An introduction to Social Sciences, Prentice– Hall , Englaewood Cliffs. N . J ., 1963,p. 333.**

[١٧] نبيل صبحي حنا ، طفل الخليج ، مصدر سبق ذكره ص . ٢٠ .

[١٨]) فتحي مبروك . القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثامنة من التعليم الأساسي ودور مناهج المواد الاجتماعية في تنميتها ، المجلة العربية للتربية ، ١٢ (١) : ٣٣ . ٤٧، ١٩٩٢ .

[١٩]) غسان منير سنو . القيم والمجتمع : نظم القيم السائدة عند طلبة الدراسات الشرعية في بيروت . بيروت : دار صادرة ١٩٩٧ .

[٢٠]) حسين تكريتي . دور التخطيط التربوي في تغير القيم الاجتماعية . دراسة مقدمة إلى مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير . عمان : جامعة اليرموك ،١٩٩٩

[٢١]) غسان سنو . القيم والمجتمع . مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠-٣١

[22]) **Bandura , AL . social learning and personality development , New York : Holt , Rinehart and Winston , 1977 .**

[23]) **Cronback . Educational psychology . New York : Har court , 1963**

[٢٤] عبد الله بن ناجي آل مبارك. قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية. جريدة الرياض– الخميس ٥ ربيع الأول ١٤٢٦، ١٤ أبريل ٢٠٠٥، عدد ١٣٤٤٣

[25]: **Ogburn William . Technology and the changing family . Bounton Houghton Mifflin .**

[26] **Parson , T . and Bales . the family , socialization and interaction process . the free press . 1955 .**

[٢٧]) محمد الشناوي . التنشئة الاجتماعية للطفل . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٥ .

[٢٨]) حسن بن عايل أحمد يحيي . رؤى حول التربية والإعلام وادوار المناهج لتنمية التفكير في مضاميني الإعلام لتحقيق التربية الإعلامية ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية ، المكانة العربية السعودية .

[٢٩]) محمد الشناوي وآخرون . التنشئة الاجتماعية للطفل . مصدر سبق ذكره . ص ٢١٦ .

[٣٠]) فوزي هادي الهنداوي . واثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية . السلطة الرابعة . (عبر شبكة المعلومات) **www . siiron line . org / ahabwab / solata 4 (7) 128 .htm .**

[٣١]) المصدر السابق نفسه.

[٣٢]) نقلاً عن:– محمد سليمان الحداد . مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف . في : العنف تحدي خطير للدواة والمجتمع . موسم عبد العزيز الصرعاوي الثامن والعشرين لرابطة الاجتماعيين . الكويت : منشورات رابطة الاجتماعيين ، ٢٠٠٣ ص ١٤٧ .

[٣٣]) نقلاً عن : منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت . الكويت : وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، مركز المعلومات والأبحاث ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ .

[٣٤]) علي أحمد الطراح . العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني . في : العنف : تحدي خطير للدولة موسم عبد العزيز الصرعاوي الثامن والعشرين لرابطة الاجتماعيين . الكويت : منشورات رابطة الاجتماعيين . ص ١٤٠ .

[٣٥]) سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ص ص ١٣– ١٤.نقلاً عن علي أحمد الطراح . العنف السياسي، مصدر سبق ذكره . ص ص ١٩ – ٢٠.

[٣٦]) سعد الدين إبراهيم . المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . في الكويت : دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع . شفيق الغبرا . بيروت : مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع . مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . ١٩٩٥ ، ص ص ٩ – ١٠ .

[٣٧]) علي الزعبي . واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله . مجلة العلوم الاجتماعية ، ٣٥ (١) : ١٣ – ٦٢ ، ٢٠٠٧. ص ص ٤٥ – ٤٦

[٣٨] صادق الأسود :علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ١٩٩٠ ص ص ٣٢١-٣٢٢.

[٣٩] المصدر السابق نفسه ، ص١٣٩.

[٤٠] عبد السلام البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٣.، ص٢٨ .

[٤١] برهان غليون : فكرة الوحدة في المغرب العربي ، تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية، مجلة دراسات عربية، السنة (٢٢)،العدد(٨) ،حزيران ،١٩٨٦ ، ص٢٢.

[٤٢] أحمد عباس عبد البديع ، اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٩٧) ، يوليو ١٩٨٩ ، ص٢٠٠..

[٤٣] محمد احمد إسماعيل علي : دور المثقفين في التنمية السياسية ، رسالة دكتوراه منشورة ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٣١٧.

[٤٤] المصدر السابق نفسه ، ص٣١٧.

[٤٥] صادق الأسود : السياسة في الدول النامية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٧-١٥٨

[٤٦] جلال عبد الله معوض : أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٥-٦٧.

[٤٧] برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٩ ، ص١١٢

[٤٨] صادق الأسود : التعددية ومسألة الوحدة الوطنية ، مصدر سبق ذكره.

[٤٩] هاني فارس : النزاعات الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١.